الأمم المتحدة

A/74/880–S/2020/498

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
4 June 2020
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 109 من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسـالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشـرفني أن أحيل طيه بياناً مؤرخاً 1 حزيران/يونيه 2020 موجهاً إليكم من وزير خارجية جمهورية كوبا، برونو رودريغيز باريّا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسـالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 109 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آنا سيلفيا **رودريغيز أباسكال**
السفيرة
نائبة الممثل الدائم
والقائمة بالأعمال بالنيابة

160620 150620 20-07463 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 3 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

بيان وزير خارجية جمهورية كوبا، برونو رودريغيز باريّا

هافانا، 1 حزيران/يونيه 2020

تعرب وزارة الخارجية عن إدانتها الشديدة للتصرف التشهيري المتمثل في إدراج جمهورية كوبا في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للبلدان التي يُزعَم أنها لا تتعاون بالكامل مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب. وقد صدرت القائمة في 13 أيار/مايو 2020، فبادر الرئيس ميغيل دياز – كانيل بيرموديس إلى رفضها بشدة.

فهذه قائمة انفرادية وتعسفية، وليس لها أي أساس أو سلطة أو دعم دولي بأي شكل من الأشكال. فمن المعلوم أن ذلك لا طائل منه سوى التشهير بسمعة البلدان التي ترفض الانقياد لإرادة حكومة الولايات المتحدة في ما تتخذه من قرارات سيادية وإجبارها على ذلك.

وكان أهم ما دفعت به حكومة الولايات المتحدة في قرارها هو وجود أعضاء في كوبا من وفد السلام التابع لجيش التحرير الوطني الكولومبي.

ومن المعلوم للقاصي والداني أن وفد السلام التابع لجيش التحرير الوطني الكولومبي إنما يوجد في كوبا لأن إكوادور رفضت فجأةً الاستمرار في تهيئة مكان لإجراء الحوار، وبطلب من حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، نُقلت محادثات عملية السلام إلى هافانا في أيار/مايو 2018.

وكان حوار السلام قد بدأ في 7 شباط/فبراير 2017 في كيتو. فكوبا تتصرف، إلى جانب إكوادور والبرازيل وشيلي وفنزويلا والنرويج، بصفتها ضامنةً لعملية السلام، بناءً على طلب الطرفين.

وقد أصبح السيد إيفان دوكي ماركيز رئيساً لكولومبيا في 7 آب/أغسطس 2018، ومنذ ذلك التاريخ، أجرى ممثلو حكومته، في الفترة من 8 آب/أغسطس 2018 إلى كانون الثاني/يناير 2019، عدة مباحثات متبادلة مع كوبا ووفد السلام التابع لجيش التحرير الوطني بهدف مواصلة الحوارات التي كانت قد بدأت خلال ولاية الرئيس سانتوس، وهي عملية تصرف فيها بلدنا وفق سلطته التقديرية الواجبة وفي إطار التقيّد الصارم بدوره كضامن لتلك العملية.

وفي أعقاب الهجوم الذي شُنَّ على مدرسة طلاب شرطة بوغوتا في 17 كانون الثاني/يناير 2019، بادر رئيس جمهورية كوبا ووزير خارجيتها إلى الإعراب على الفور عن تعازيهما لكولومبيا حكومةً وشعباً، وبالأخص لأُسر ضحايا الهجوم، وأعادا تأكيد موقف بلدنا الثابت ألا وهو رفض وإدانة جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها.

ثم اتخذت حكومة كولومبيا إجراءات سياسية وقانونية بحق وفد السلام التابع لجيش التحرير الوطني الذي كان في كوبا وأوقفت حوار السلام. وقررت إضافةً إلى ذلك أن تتجاهل البروتوكول الذي ينظِّم توقّف الحوار، في تخلٍّ واضح وإخلال بالالتزامات التي تعهدت بها كولومبيا مع ست دول موقِّعة أخرى.

ويُذكر أن حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني والبلدان الضامنة كانت قد وقّعت في 5 نيسان/أبريل 2016 على البروتوكول الذي ينظِّم توقّف الحوار في سياق مفاوضات السلام. فهو ينص على عودة وفد المغاوير في ظروف آمنة إلى كولومبيا في حالة توقّف الحوار.

وقد تمسّكت حكومة كوبا وما زالت تفعل اليوم بأن الإجراء السليم، وفقاً للوثائق المتفق عليها، هو تطبيق البروتوكول. فهذا الموقف، الذي يحظى بتأييد واسع النطاق من المجتمع الدولي والقطاعات الملتزمة بالسعي إلى إيجاد حل متفاوَض عليه للنزاع الكولومبي المسلح، هو ممارسة عالمية مُعترف بها ولقيت التأييد مرارا وتكرارا تمشياً مع القانون الدولي والالتزامات التي تعهد بها البلد الضامن والمضيف للحوارات. فاستمرار أعضاء وفد السلام التابع لجيش التحرير الوطني في التواجد في البلد هو بسبب عدم تطبيق البروتوكول.

وقد تورّطت حكومة كولومبيا في سلسلة من الأعمال العدائية ضد كوبا، من بينها إصدار البيانات العلنية والتهديدات والاستدعاءات، مع تلاعبها الذي ينمّ عن إنكار للجميل ودوافع سياسية بإسهامنا الذي لا يقبل الجدل في السلام في كولومبيا. وكان من بين تلك التصرفات التغيير الذي طرأ على موقف كولومبيا التاريخي المؤيد للقرار الذي تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام وتطالب فيه بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والذي يتكبد الشعب الكوبي من جرائه الأضرار والمعاناة. فهذا التصرف أحدث تغييرا كبيرا في الموقف المتماسك والثابت لجميع حكومات كولومبيا منذ عام 1992.

وفي اليوم نفسه الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة إدراج كوبا في قائمة البلدان التي يُزعم أنها لا تتعاون بالكامل مع جهود الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، أعلن المفوض السامي للسلام في حكومة كولومبيا، السيد ميغيل سيبالوس أريفالو، أن قرار وزارة الخارجية بإدراج الجزيرة هو "تأييد" لموقف حكومة كولومبيا و "طلبها الملِّح" بأن تسلِّم كوبا أعضاء وفد السلام التابع لجيش التحرير الوطني.

وقد لقيت تصريحات السيد سيبالوس هذه انتقادات في كولومبيا من قطاعات واسعة ملتزمة بالسلام، وطلب العديد من السياسيين الكولومبيين من الحكومة توضيحا بشأن تلك التصريحات والسبب وراء تجاهل البروتوكول الذي ينظِّم توقّف الحوار.

إن وزارة الخارجية ترفض بشدة التصريحات التي أدلى بها المسؤول الكولومبي الرفيع المستوى.

فما يُستفاد من الأقوال التي أبداها المفوض السامي للسلام هو أن سلوك حكومة كولومبيا أيّد أهداف الولايات المتحدة التي هي عدائية تجاه أمّتنا ومُضرة بمصالحها، وقدَّم حججا لهذه الأهداف، وأنه شكَّل "تأييدا" للإجراءات المشينة التي اتخذتها الولايات المتحدة بحق دولة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويستند الاتهام الموجّه من الولايات المتحدة إلى وجود ممثلي جيش التحرير الوطني في بلدنا، وما هو إلا ذريعة واهية ومخادعة ومجرَّدة من أي معنى ويؤيّدها موقف حكومة كولومبيا الدالّ على نكران الجميل، هذا إن كانت تصريحات السيد سيبالوس جديرة بأي ثناء.

وعلى أي حال، فإن الاتهام الصادر عن الولايات المتحدة، رغم المساعدة المزعومة من حكومة كولومبيا، لا أساس له إطلاقاً. فهناك أدلة ملموسة، البعض منها حديث جدا، على تعاوننا الثنائي مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب وفي جهودنا المشتركة لإنفاذ القانون، فيما يتعلق بالإجراءات

ذات الأهمية الخاصـــة لتلك الدولة، مما يعني أن التقييم الذي أعلنته وزارة الخارجية هو تصـــرّف متعمد من أساليب تحريف الحقيقة.

ويجدر بالإشـــارة أن كوبا بلد كان ضـــحية للعديد من الأعمال الإرهابية التي تُنظم وتُمول وتُنفَّذ انطلاقاً من أراضي الولايات المتحدة على أيدي جماعات وأفراد يتمتعون بتسامح الحكومة معهم وحمايتها لهم في ذلك البلد. فهذه حقائق متاحة لعامة الجمهور. وكانت كوبا أيضا فيما مضى ضحية لإرهاب الدولة الذي ارتكبته مباشـرةً حكومة الولايات المتحدة، التي تصـرفت أحيانا بتواطؤ مع مرتكبي الجريمة المنظمة في ذلك البلد. وبسـبب أعمال كهذه، لقي 478 3 شـخصـا من رعايا كوبا حتفهم، وأصـبح 099 2 شـخصـا آخرين يعانون من بعض أنواع الإعاقة أو عانوا منها.

وفي 30 نيســان/أبريل 2020، تعرضــت ســفارتنا في الولايات المتحدة لهجوم إرهابي. ومنذ ذلك التاريخ، تلتزم حكومة الولايات المتحدة الصـــمت الذي ينمّ عن تواطؤ، متحاشـــية إدانة هذا العمل أو حتى الإعراب عن رفضـه، وتمتنع عن اتخاذ أي إجراء ضـد أفراد أو جماعات إرهابية توجد فوق أراضـي الولايات المتحدة ممن يحرِّضون على العنف ضد كوبا ومؤسساتها.

ونتيجةً لذلك، وفي أعقاب الهجوم الإرهابي الذي شُنَّ على بعثتنا الدبلوماسية في واشنطن العاصمة، وُجّهت تهديدات لســـلامة الموظفين الدبلوماســـيين من رعايا كوبا وســـفاراتنا في الولايات المتحدة، وكذلك في المكسـيك، وكوسـتاريكا، وأنتيغوا وبربودا، وكندا، وقبرص، والنمسـا، وأنغولا، وقد تم الإبلاغ عنها جميعا للحكومات المعنية.

إن موقف حكومة الولايات المتحدة الذي ينمّ عن تواطؤ ظاهر يحمل في طياته خطرَ أن يُعتبر تأييدا للإرهاب. فهو موقف يتسـق مع تشـديد سـياسـة العدوان والتحريض على العنف المنتهَجة ضـد كوبا، والتي امتد انتشـــارها ليصـــل حتى البلدان التي يعمل فيها موظفو الصـــحة من رعايا كوبا في برامج التعاون الثنائي.

إن التزام أمتنا بإتخاذ إجراءات صـــارمة لمكافحة الإرهاب وإدانته مكرس في الدســـتور. فهو التزام مطلق وقاطع في وجه الإرهاب أي كانت أشـــكاله ومظاهره، ولا ســـيما إرهاب الدولة، وتؤيده التشـــريعات الملائمة. ويوجد من الأسباب الوجيهة كل ما يدعو إلى التشكيك في أن تكون حكومة الولايات المتحدة قادرة على إبداء تصريح قطعي من هذا القبيل بشأن موقفها إزاء الإرهاب.

ولقد دأبت كوبا على دعمها للسـلام في كولومبيا وعملت بصـفتها ضـامنة على تنفيذ اتفاق السـلام بين حكومة كولومبيا والقوات المســـلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشـــعبي، رغم أن حكومة كولومبيا لم تضمن حماية ذلك الاتفاق ولم تكفل الامتثال الصارم له.

وكما ذُكر عبر القنوات الدبلوماسية، تطلب وزارة الخارجية إلى حكومة كولومبيا أن تعلن موقفها من وضع الضامنين في عملية السلام الكولومبية، ولا سيما وضع كوبا.

وتود وزارة الخارجية أيضـــا أن تعرف ماهية موقف الحكومة من تنفيذ اتفاق الســـلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والامتثال له.

وتحث وزارة الخارجية حكومة كولومبيا على أن تعلن موقفها الرسمي من دواعي إدراج كوبا في القائمة التي وضعتها وزارة خارجية الولايات المتحدة، وأن توضح دور مسؤولييها في تبادل الآراء الذي جرى سابقاً مع الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة وموقفهم من تلك الآراء.

وفي هذا الصدد، تود كوبا، بصفتها أحد البلدان التي أصبحت ضحية للإرهاب، أن تشجب أي مظهر من مظاهر التلاعب السياسي أو النزعة الانتهازية عند التعامل مع هذه المسألة الحساسة.